الفصل الثامن

طرائق البحث

فى علم المكتبات والثقافة

يعد البحث العلمي جوهر التنمية وروح التطور لكل المجتمعات، ومنذ قيام الجامعات السعودية بدأ معها البحث العلمي الذي كان متواضعاً وفردياً واجتهادياً إلى حد كبير، وبتوسع الجامعات وكثرة طلابها وازدياد حاجات المجتمع السعودي وبرغم ذلك – للأسف– فإن الكثير من مؤسسات البحث العلمي تتعامل مع البحث العلمي كنظام مشتريات دولة وكمادة مستهلكة بقيمة معينة، وهذا الأمر أحبط وأعاق الكثير من عمليات البحث العلمي، وإن ما يعانيه البحث العلمي هو نتاج ثقافة المجتمع ككل تجاه البحث العلمي، مع قصور الدعم المالي في أوقات كثيرة، إضافة للنظم والروتين اللذين يعوقان البرامج البحثية، والعلاقة المبتورة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي، وفي السنوات الأخيرة تنبه المسؤولون عن البحث العلمي لفداحة المشكلة، ووضعت خطة وطنية بعيدة المدى للبحث العلمي(الاقتصادية، 2006م).

وانطلاقاً من هذا الواقع وفي إطار التحولات الكبرى التي نشهدها في العالم وعلى الأخص التطور الهائل في مجال العلوم والتكنولوجيا لابد لنا من إحداث تغيير جذري وتنمية مستديمة، تقوم على أساس من العلم والتكنولوجيا الوطنيين بالاعتماد على الذات لتطوير أنفسنا في مجال العلم والتكنولوجيا، والاستفادة من كل منجزاتهما.

ولن يأتي ذلك إلا من خلال الاعتماد على التنمية التكنولوجية والبحث العلمي وتطوير أنشطة التعليم، وهذا يسهم في توطين التكنولوجيا المنقولة، لا بل أن تحقيق التنمية المستديمة لن يحدث دون العمل على توطين التكنولوجيا المنقولة حتى الوصول إلى تطويرها وإنتاجها محلياً.

خاصة وأن عملية توطين التكنولوجيا تتطلب تهيئة قوى بشرية قادرة ومؤهله وماهرة في مجالات العلم والتكنولوجيا، وأن نعد مجتمعاً متعلماً ومثقفاً علمياً وتكنولوجياً، ومؤمناً بقدرات العلم والتكنولوجيا في تحقيق التغيير الجذري الذي يسهم في تحقيق التقدم والتنمية. ولابد من الاعتماد بشكل كبير على القدرات الذاتية في توطين وتطوير التكنولوجيا اللازمة.

ولذلك فمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تلعب دوراً مهماً في تنمية القدرات والمهارات والخبرات الوطنية، وتدريبها وتأهيلها لأعمال البحث والتطوير والإبداع والابتكار، وتهيئة المجتمع ليصبح تربة خصبة لاستقبال وتوطين التكنولوجيا.

وعليه يجب على الدول العربية من أجل توطين التكنولوجيا المنقولة، الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الدعم المادي اللازم لها، مع صياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا التي تحدد فيها أهدافاً واضحة وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة.

وتبقى حقيقة المشكلة وهي أنه لم تبدأ الدول العربية أية محاوله جادة لإحداث التطوير اللازم في مناهجها التعليمية وطرق التعليم بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع العربي ومتطلباته التنويه (قنوع وآخرون، 2005م).

وتؤكد دراسة (الجوهري، 2007م) التي تستند إلى آراء عينة عشوائية من الباحثات في جامعة الملك سعود في الرياض بلغ عددها نحو 90 باحثة، أنه وبرغم أن القطاع الخاص يقوم بدور متنام في إنتاج المعرفة، إلا أنه لم يحقق دوره الفاعل والمأمول في نشاط مراكز الأبحاث

والتطوير، وذلك ناتج عن قلة التواصل بين الأكاديميين من ذوي التخصص وبين القطاع الخاص لاستثمار خبراتهم كمستشارين من قبل الجامعات الوطنية.

كما أن هناك ضعفاً واضحاً في تبني الشركات تصنيع وتسويق براءات الاختراع ذات العلاقة في الوقت الذي يقع على عاتقها تبني آلية لتوطين التقنية، واستيعاب وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، وتطوير متطلبات السوق بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية.

وهنا تشير " الجوهري" إلى أهمية استثمار الأبحاث التي أجريت ونتائجها، لما لذلك من فائدة على تلك الشركات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع، خاصة وأن هذه النتائج قابلة للتعميم في الكثير منها، ولعل الشركات في معظم دول الغرب وبعض دول شرق آسيا عرفت أهميه ذلك؛ فنجدها تتهافت على شراء نتائج البحوث من الجامعات لتصنيعها وتسويقها، بينما لدينا في السعودية العديد من الأوراق العلمية المحكمة والمنشورة عالميا، وكذلك البراءات المسجلة التي لم تجد من يتبنى تصنيعها وتسويقها في القطاعات المختلفة؛ مثل: قطاع مصانع الدواء الوطنية .. ومجالات أخرى متنوعة (الجوهري، 2007م)

كما أوضحت دراسة (أبو عرفة وعلي، 1421هـ) أن الدعم المقدم للبحث العلمي يعتمد في المملكة العربية السعودية – كما هو في باقي دول مجلس التعاون الخليجي – على الحكومات بالدرجة الأولى ، بنسبة (96.2٪)، والمؤسسات الخاصة بنسبة (3.8٪).

وحول هذا السياق يرى (السنبل وعبد الجواد، 1414هـ) في دراستهما عن الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية أن الكليات تواجه بعض الصعوبات في مجال البحوث التي تقوم بها لصالح

مؤسسات المجتمع ؛ حيث أكد [70٪] من عمداء كليات جامعات الخليج على أن تلك الصعوبات تتمثل في: عدم تقدير مؤسسات المجتمع لقيمة البحث العلمي وجدواه؛ وبالتالي يضعف إسهامها في دعم البحث العلمي ، إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها الجامعات للبحث العلمي، مع محدودية ميزانيات مؤسسات المجتمع أيضاً.

ومن جانب آخر أوضح (الخضير، 1419 هـ) أن دولة الكويت قد اهتمت بدعم القطاع الخاص للعملية البحثية؛ حيث فرضت نسبة معينة من أرباح الشركات كدعم لمؤسسة الكويت للأبحاث العلمية معونة من القطاع الخاص كمورد إضافي لدعم حركة البحث العلمي في جامعاتها ، وتعد نموذجاً يحتذي به على مستوى دول الخليج العربية، إلا أن حدة المشكلة في الجامعات العربية تزداد حجماً؛ حيث إن نصيب البحث العلمي من إجمالي الناتج القومي في البلدان العربية كافة لم يزد على (1 ٪) من هذا الناتج (القحطاني، 2005م) .

لذلك يعد الإنفاق على البحث العلمي الجامعي من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها ، لما للبحث العلمي من أهمية في تقدم الأمم والشعوب، وتحقيق التنمية في شتى قطاعات المجتمع ، وإثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها في حياة البشرية؛ وبالتالي فهو قضية مجتمعية في صميم قضايا الأمة المتطلعة إلى الدخول للمستقبل بثقة واقتدار؛ وذلك لأن تطوير وتنمية أي مجتمع يتوقف إلى حد كبير على القدرة العلمية والتكنولوجية لأفراد هذا المجتمع .

كما يعد البحث العلمي من أهم المقاييس المتداولة في تحديد مدى قيام الجامعات بدورها القيادي في المجالات المعرفية، كما أنه عنصر مهم وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة فكرية وعلمية وسمعة

عالمية، بل ويعدّ أحد الأهداف الرئيسة لأي جامعة، ويحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد التعليم الأكاديمي.

ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن الإنفاق على البحث العلمي الجامعي والعمل على دعمه بسخاء أمر في غاية الأهمية، في عالم أصبح بعد اتفاقية الجات ذا أسواق مفتوحة، ولن تستطيع دول الخليج بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة أن تخترق تلك الحواجز إلا من خلال بوابة الأبحاث العلمية.

ولقد أكدت أهمية ذلك العديد من الدراسات مثل دراسة: Garnitzkg, A. & Maassen, P (2000): "الاقتصاد والتعليم العالي والتكامل الأوربي – مقدمة".

وتناقش هذه الدراسة التحولات في النظم القومية الأوربية للتعليم العالي، وما صدر حولها من أوراق حكومية رسمية توجه خطط التعليم في القرن الحادي والعشرين.

وتخلص الدراسة من استعراضها لكافة هذه الوثائق إلى أن وجهات النظر الحكومية في أوربا تميل إلى ربط التعليم العالي مع الجانب الاقتصادي، وتؤكد على ضرورة إعادة هيكلة التعليم العالي حتى يتناسب وسوق العمل، وبما يؤدي للقيام بدوره كمقاول تنافسي بكفاءة وفاعلية. وتابع الباحثان مناقشة هذه القضية في دراسة أخرى موضوعها "السياسات القومية المتعلقة بالدور الاقتصادي للتعليم العالي".

أما دراسة Seppo, H. & Pretty, M) (2000): فقد تناولت بالبحث دور التعليم العالي في تحويل المجتمع الفلندى إلى مجتمع معرفي، وما استلزم ذلك من إجراء مزيد من التكامل بين الخطة الحكومية

للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي، وناقشت هذه الدراسة أبعاد هذا التكامل، وحللت جهود الجامعات في التحالف مع بعض الشركات من أجل تصميم برنامج حكومي قومي، يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

وفي دراسة حديثة عن سياسات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تصنيف 12 جامعة على أنها جامعات مبدعة Innovation Universities، وذلك لما يميزها عن غيرها من كثافة علاقاتها وتحالفاتها مع العديد من الشركات العالمية.,.Rosan, R.M ، والجامعات التي وصفت بأنها مبدعة هي:

جامعة ستانفورد، جورجيا للتكنولوجيا، جامعة كارنيجي، ميلون، جامعة ولاية أوهايو، جامعة بوردو، جامعة ولاية بنسلفانيا، جامعة تكساس إيه أند أم، جامعة ولاية يوتا، جامعة ويسكونسن، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، جامعة ولاية كارولينا الشمالية، جامعة كاليفورنيا في سان دييغو.

وتحدد بربرا أ. هولا ند Barbara A. Holland، أهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في الحرم الجامعي حتى يكون مؤهلا لإقامة علاقة شراكة أو تحالف فيما يلي:

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفي تصورها Vision لأهدافها.
- متابعتها لمشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
- العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعي، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.

- تشارك كمقاول Entrepreneurial في قضايا البحث والتطوير.
- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى.
- تحفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
- العمل على المشاركة بشكل منتظم من وكالات التنمية الاقتصادية.

وحيث تنوعت أهداف هذه الشراكات، فمنها ما كان خاص بالكليات؛ حيث استهدف تطوير برامجها التعليمية، وتدريب طلابها، والإنماء المهني للعاملين فيها، ومنها ما كان يهدف لمساعدة المؤسسات الأخرى على تنفيذ بعض برامجها. ولقد أجريت دراسة عن هذه الشراكات الأربع بهدف تقويم المداخل التي صممت على أساسها عمليات الشراكة، وتقويم تنفيذها ومدى فاعليتها. وخلصت الدارسة إلى رصد بعض الجوانب الإيجابية التي أسفرت عنها بعض هذه الشراكات، وعوامل نجاحها، والتي تمثلت في توفير بعض الضمانات، ومنها تحديد ووضوح أهداف الشراكة والاتفاق عليها، وتوافر عنصر ثقافة المشاركة لدى العاملين سواء في الكليات أو في هذه المؤسسات.

ويعد توافر عنصر ثقافة المشاركة من أهم محددات نجاح أي مشروع للشراكة بين طرفين، ففي كثير من الأحيان تفشل كثير من الشراكات على الرغم ما توافر لها من إمكانيات وخطط، لعدم قناعة بعض العاملين بالمؤسسات طرف الشراكة بجدوى شراكة مؤسسات مع المؤسسات الأخرى وهذا ما أكدت عليه بصورة كبيرة آراء هيئة الخبراء والتي كانت عينة لدراسة أجراها..Sandmann W ؛ حيث يرى هؤلاء الخبراء عينة الدراسة أن المشاركات التي تقيمها الجامعات مع بعض المؤسسات الأخرى عادة ما تتأثر باستخفاف أعضاء هيئة التدريس بما يكلفون به من مهام في مشروعات الشراكة.

ولعل ما أكدته الدراسات السابقة من أهمية الشراكة وفوائدها مع ما أشارت إليه بعض الدراسات والمؤتمرات حول ضعف الموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية في الجامعات العربية بصفة عامة، والجامعات الخليجية بصفة خاصة، وعلى عدم مشاركة المؤسسات والشركات والأثرياء من الأفراد في تغطية نفقات البحث العلمي، يشير إلى أن ذلك التراجع في الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الخليجية، وهو ما أدى إلى حرص وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دول المجلس على تفعيل الآراء الواردة الداعية إلى أهمية التركيز على تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في دعم البحث العلمي؛ مما يسهم في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من منظور شمولي، نص في أحد أبعاده على زيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتوفير البنية التحتية اللازمة.

ومن هنا نجد أن مشكلة البحث قد اعتمدت على التركيز على عائد الشراكة المجتمعية بين الجامعات والقطاع الخاص الممثل في رجال الأعمال للوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي، وعليه نجد مشكلة البحث تحددت في "العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال".

أهداف البحث:

يستهدف البحث التعرف على العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الأعمال؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدالمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي.

2- التعرف على أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي.

3- العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي.

4- معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي.

5- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي .

تساؤلات البحث:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي؟

2- ما أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي؟

3- ما العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي ؟

4- ما معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

5- ما المقترحات التي بمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي؟

البناء النظري للدراسة:

المفاهيم المستخدمة في البحث:

سيتم في هذا الجزء توضيح المفاهيم الأساسية المستخدمة في هذا البحث، وذلك بغية تقريب وجهة النظر التي نحن بصددها، لتوضيح ما نقصده بها في هذا البحث، وذلك كما يلي:

مفهوم القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بأنه " تلك الفئة الوطنية من الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج، ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني" (تيشوري، 2007م) .

ويقصد بالقطاع الخاص في هذا البحث " مجموعة رجال الأعمال الذين يملكون وسائل الإنتاج، ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني " .

مفهوم البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي بأنه " الاستقصاء المنهجي لحسم مشكلة معينة، ويقصد بالمشكلة هي حالة نقص في المعلومات أو عدم تكامله، أو قد تكون حالة جديدة لم يسبق بحثها وتمحيصها، فإذا كانت المشكلة (البحثية) نابعة من حاجة حقيقية ومن صميم الواقع، فإن نتائج البحث ستجد طريقها إلى التطبيق فوراً على أن تكون منطقية ودقيقة، والعكس بالعكس" (العمر: ب.ت، آليات البحث العلمي).

وعرف أيضا بأنه " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج

البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث) " (كسناوي: د.ت، توجيه البحث العلمي) .

وعرفه ياقوت بأنه " حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات قديمة؛ بهدف التوصل إلى نتائج جديدة، وهذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه" (ياقوت: د.ت، ص5) .

ويقصد بالبحث العلمي في هذا البحث " عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصى الحقائق بشأن مشكلة البحث بإتباع منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة " (كسناوي: د.ت، توجيه البحث العلمي) .

مفهوم الشراكة المجتمعية:

إن مفهوم المشاركة واسع؛ حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة، مما يجعل كثيرا من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظرهم المختلفة، واهتماماتهم الخاصة؛ لذا تتعدد أشكال المشاركة وأنماطها، بحيث تتضمن المشاركة بالفكر، أو الخبرة، أو المال، وكذلك المشاركة بالجهد على مستوى التخطيط، أو التنسيق، أو التنفيذ، ويرى شوقي " أن المقصود بمشاركة المواطنين في التنمية هو إسهام الأهالي بالرأي أو بالعمل.. أو غير ذلك " (علي، 2007م) .

كما تعرف الشراكة بأنها " " انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية مستمرة في عملية صناعة القرار واتخاذه، يترتب عليها

نوع من الاتفاقات الملزمة لتوزيع كفء للأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة " (وفيق، د. ت) .

ويرى De La Garza أن الشراكة Partnership تعد عملية موقوتة ومحددة بمدى زمني قصير، وتركز على قضايا آنية وملحة، تتم بغرض حل مشكلات معينة؛ مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدمية، والتي تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة. بينما يشكل التحالف Alliance نوعاً من الارتباط الذي يعبر عن التعاون بين طرفين، ولمدى زمني طويل، ويركز على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفي العلاقة معا.(De La Garza,1997) .

مفهوم العائد:

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية في علم المالية، وله تطبيقات كثيرة كتقييم المشاريع والأسهم، والتخطيط المالي، وتحديد أسعار الفائدة التجارية، ويقصد العائد الخالي من المخاطرة الذي يجب على عائد أي استثمار به مخاطرة تخطيه، وتزيد علاوة المخاطرة لاستثمار ما كلما زادت المخاطر المرتبطة به "(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2009م) .

كما يعرف بأنه: " الكسب الصافي الذي يحققه المستثمر نتيجة لاستثمار أمواله خلال مدة معينة والعائد قد يكون عائداً جارياً أو عائداً رأسمالياً "[1] .

---

(1) للملف
http://www.kaau.org/attachment.php?attachmentid=2759&d=1176054736

وعندما نتكلم عن العائد من الاستثمار في مشروع معين، فإننا نشير بصفة عامة للكسب الذي قد يعود للأفراد أو المنشآت العامة أو الخاصة من جراء ذلك الاستثمار، ونحن نتحدث في الوقت نفسه عن الفوائد التي قد تعود للمجتمع نتيجة لهذا الاستثمار، وتلك الفوائد التي تم الحصول عليها لابد أن نرجعها بصورة مباشرة كنتيجة للعملية الاستثمارية، فعندما يسعى الأفراد أو منشآت القطاع الخاص للحصول على الكسب من جراء الاستثمار في مشروع معين، فإننا نستطيع القول إنهم حصلوا على عائد شخصي من جراء عملية الاستثمار، أما عندما تسعى منشآت القطاع العام والمجتمع للحصول على كسب جراء الاستثمار في مشروع معين، فإننا نستطيع القول إنهم حصلوا على عائد اجتماعي من جراء الاستثمار، وتلك العوائد أو الفوائد قد تشمل كسب أو ربح من السهل قياسه (Tangible)، وقد تشمل أيضا فوائد ومنافع من الصعب قياسها (Intangible)، وفى الغالب تتعلق تلك الفوائد التي يمكن قياسها بتلك الفوائد التي يمكن ربطها مباشرة بالاستثمار، **وقد تأخذ الأشكال التالية:**

1- زيادة في الإيرادات والأرباح. الزيادة في الإنتاجية.

2- تقليل نسبة إصابات العمل، وتقليل نسبة أعطال الآلات والمعدات.

ومن ناحية ثانية، هنالك أيضا فوائد ومنافع لا يمكن قياسها بسهولة (Intangible)، وقد تكون لها علاقة غير مباشرة بالاستثمار في التعليم، **ونستطيع أن نطلق على هذا الأنواع من الفوائد بالفوائد الضمنية، وقد تشمل الفوائد الضمنية:**

1- ارتفاع الروح المعنوية والولاء التنظيمي.

2- .ارتفاع مستوى الثقة بالنفس بين الأفراد.

3- زيادة في مستوى الرضا عن العمل.

4- زيادة فرص الترقي الوظيفي (العتيبى، 2004م) .

البحث العلمي:

أهداف البحث العلمي:

1- النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والإسهام في تنميته.

2- الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي للجامعة ، وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع .

3- تعميق التلاحم والاحتكاك العلمي بين الجامعة والجامعات الأجنبية ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية المتقدمة المهتمة بقضايا البحث العلمي والتقدم الثقافي.

4- تقديم خبرات الجامعة واستشاراتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية (القحطاني، 2005م) .

معوقات البحث العلمي في الوطن العربي:

يعاني الوطن العربي من وجود صعوبات ومعوقات متعددة تعيق البحث العلمي، من أهم هذه المعوقات:

- عدم توفر التمويل المالي اللازم، وهذا يؤدي إلى عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي، وهذا يظهر من خلال النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاجها الباحث العربي؛ مثل المختبرات والأجهزة، وإن توفرت هذه الأجهزة فإنها في معظم الأحيان معطلة نتيجة عدم توفر ورش خدمات هندسية لصيانتها،

أي غياب التقنيين المؤهلين للإشراف على حسن سير عمل هذه الأجهزة وإصلاحها في حال تعطلها.

- عدم توفر المكتبات في الكثير من الدول بالمعنى العلمي المعاصر، فالمصادر قد تكون قديمة، وطلب المصادر والمعلومات مابين المكتبات العربية والعالمية ينتابه الكثير من الصعوبات .

- أضف إلى ذلك النقص في المراجع والدوريات العلمية ودور النشر، وهذا يجعل الباحث العلمي في الوطن العربي يعيش في نوع من العزلة، كما أن حضور المؤتمرات العلمية في تخصصه ليس ميسرا دائما، ولا يحصل على المصادر العلمية التي تساعده في البحث العلمي، ولا الأجهزة العلمية اللازمة لعمله للحصول على نتائج جيدة، وهذا يضعف القدرة البحثية للباحث العربي.

- عدم الاهتمام بالباحث العربي في بعض الدول العربية " وعدم تأمين مستلزمات هذا الباحث للعيش الكريم، وتوفير جو علمي بعيد عن البيروقراطية والروتين."

- غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة: إذ تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية. " فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة، فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة، وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن، وهو ما يظهره عدم وجود خطط إستراتيجية في مجالات الحياة كافة، فارتباط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات إستراتيجية وخطط إستراتيجية، كما يحدث في الغرب

من أسوأ المعوقات التي قد ترجع بالبحث العلمي إلى نقطة الصفر مع كل تغيير في الأشخاص."

- " الباحث في الدول العربية هو في الغالب أحد المحظوظين وليس أحد الأكفاء المستحقين للرعاية؛ فالباحث هو الشخص الذي يمهد له مستقبل دراسي راق في سلك التعليم الجامعي، وهو في كثير من الأحيان قد يأخذ هذا المكان من آخر أكثر استحقاقاً وكفاءة سواء بالواسطة أو القربة أو بالرشوة أو.. غير ذلك، وهذا الشخص لا يمكن أن يبتكر شيئاً، والذي يمكنه الابتكار والبحث المجدي طرد من مكانه الحقيقي إلى خارج السلك البحثي ووضع مكانه من لا يستحقها"

- عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة في هذا الصدد.

- عدم وجود علاقة صحيحة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية.

- عدم توفر المناخ العلمي، والمناخ العام في بعض الدول لا يحفز ويشجع على البحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار للأفراد العلميين (قنوع وآخرون، 2005م) .

ومما سبق ذكره يلاحظ الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث في عملية نقل وتوطين التكنولوجيا، إلا أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، تواجه تحديات مختلفة تهدد قدرتها على إنجاز ما هو مطلوب منها، **وعدم تحقيق جميع الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن تلك التحديات:**

- " افتقار الرؤية الإستراتيجية الشاملة، وعدم إتباع منهجية التفكير الاستراتيجي للعمل من خلال وضع خطط وبرامج إستراتيجية تقوم على دراسة الواقع.
- تقادم الأطر التنظيمية، وتهميش دور أعضاء هيئة التدريس والأقسام والوحدات العلمية، وتركز الصلاحيات في أجهزة إدارية تفرض سيطرتها على الأكاديميين الذين يعدون أساس العمليات التدريسية والبحثية.
- افتقار المؤسسات للصلاحيات الكاملة وحرية اتخاذ القرارات الأكاديمية، وسيطرة أجهزة حكومية فوقية على أمورها.
- تقادم نظم التعليم وتقنياته، والاعتماد على التلقين، دون تنمية القدرات الفكرية والطاقات الذهنية للطلبة.
- الاعتماد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة .
- الابتعاد الكلي، في تدريب العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن مشكلات المجتمع واحتياجاته بصفه عامة.
- الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة، وغياب التنسيق بين الجامعات من البلد نفسه في مجال البحوث العلمية، وكذلك فيما بين الجامعات العربية، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار البحث العلمي في الدول العربية، وهدر الطاقات والإمكانات المادية.. وغيرها.
- عدم وجود توازن بين مهام التعليم ومهام الأبحاث التي تجريها الجامعات وعدم توفر الوقت الكافي للقيام بالأبحاث؛ إذ تركز الجامعات العربية على التدريس كهدف أساسي دون إعطاء الاهتمام الكافي والتركيز المطلوب للبحث العلمي.

- عدم توفر التمويل اللازم، ويخصص القليل من موازنة الجامعة – التي هي قليلة بالأصل– لأغراض البحث العلمي(قنوع وآخرون، 2005م) .

- كما أدت قلة الموارد المالية المتاحة للبحث العلمي إلى ظاهرة نزيف المخ البشري، أي هجرة العنصر البشري والعلماء المتخصصين إلى الدول المتقدمة، وفي الوقت الحالي أصبحت الترقية الهاجس الأول لأغلب أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد التعليمية، وهذا بدوره أدى إلى ظهور الغث من الأبحاث التي لا تمت إلى المجتمع، ولا تقدم أي حل للمشكلات التي تواجهها دول المجلس، واستفاد العالم الغربي من الأبحاث الجيدة التي ليس لها علاقة وثيقة بالمجتمع الخليجي لأنها تعتبر امتداداً لما قدمه الغرب في السابق، والحصيلة النهائية لاشيء يذكر أو يساعد على التنمية .

- يواجه الباحث في دول مجلس التعاون الخليجي مشكلة كبيرة عندما يبذل الجهد ويسهر الليل ليقدم بنتائج أبحاثه حلولاً للمشكلات التي يواجهها مجتمعه، وتتمثل هذه المشكلة في انعدام الثقة به، وعدم الاستفادة من أبحاثه وتوصياته التي بنيت على أسس علمية، وتلجأ بعض المؤسسات إلى الخبراء الأجانب من دول غربية كبديل للباحث المتواجد في المنطقة، برغم الأموال الطائلة التي تدفع للخبراء الأجانب، وهذا بدوره ساعد بشكل كبير الباحث على الركون، وأدى بالبحث العلمي في دولنا إلى الهوان، وتقديم ربما الأبحاث الهشة التي تساعده فقط على الترقية الأكاديمية .برغم أن هؤلاء الخبراء الأجانب في نهاية المطاف يلجؤون إلى الباحثين والمتخصصين في الجامعات الخليجية؛ وذلك

لعلمهم اليقين بدراية هؤلاء الباحثين بأمور المنطقة وقربهم من المتغيرات التي تحدث في المنطقة .إن اللجوء إلى الباحث الغربي ليس عيباً أو جرماً، بل هو حسنة كبرى يستفاد منها في حالة غياب الباحث المتخصص بيننا.

- ومن المعوقات التي تحد من تطور البحث العلمي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي زيادة العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس في بعض الجامعات في دول المنطقة، مما يحد من وقت الباحث ويكون أغلب وقته مخصصاً للعملية التدريسية، وإن وجدت أبحاث فإنها تأخذ الوقت الكثير حتى تنجز.

- ومن التحديات الأخرى التي يواجهها البحث العلمي في منطقة الخليج العربي هو قلة عدد برامج الدراسات العليا في المنطقة، وإن وجدت برامج فان عدد المنتسبين إليها قليل؛ حيث إنه من المعلوم لدى الجميع أن برامج الدراسات العليا تعتمد وبشكل أساسي على البحث العلمي، ويكون دور الباحث الأكاديمي هو توجيه طالب الدراسات العليا حتى ينجز بحثه على أكمل وجه، و إما أن الطالب في أغلب الأحيان يكون مساعداً في أبحاث الأستاذ أو الباحث الأكاديمي.

- نظراً للمشكلات التي تواجه البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي فإننا نجد أن الجامعات الخليجية تبذل الجهد الكبير من أجل تطوير البنية التحتية للبحث العلمي، فنجد جامعة فتية في عمرها كجامعة الملك سعود وجامعة الإمارات العربية المتحدة التي تسابق الزمن من أجل الرقي بالبحث العلمي، فنجدها تحتل المرتبة الأولى بين جامعات الخليج العربية والمرتبة الثانية بين جامعات الدول

العربية، وتحتل المرتبة التاسعة بين الجامعات الإسلامية في مجال البحث العلمي، وتحتل جامعة الكويت المرتبة التي تلي جامعة الإمارات حسب تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي للجامعات لعام 2007/ أنقرة، ومن التحديات الأخرى التي يواجهها البحث العلمي في منطقة الخليج العربي هو قلة عدد برامج الدراسات العليا في المنطقة، وإن وجدت برامج فان عدد المنتسبين إليها قليل؛ حيث إنه من المعلوم لدى الجميع أن برامج الدراسات العليا تعتمد وبشكل أساسي على البحث العلمي، ويكون دور الباحث الأكاديمي هو توجيه طالب الدراسات العليا حتى ينجز بحثه على أكمل وجه، أو أن الطالب في أغلب الأحيان يكون مساعداً في أبحاث الأستاذ أو الباحث الأكاديمي.. إن الوقت الحالي يتطلب تكاتف جهود القطاعين الحكومي والخاص من أجل ردم الفجوة الكبيرة في البحث العلمي حتى نعتمد عل الكفاءات الموجودة في ما بيننا عند تأزم الموقف. (مراد، هموم البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، ب. ت).

البحث العلمي والتعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- يلعب البحث العلمي والتعليم العالي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات في شتى المجالات، والبحث العلمي أداة عصرية لها قواعد وأسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويره.

وإذا استطعنا توجيه البحث العلمي والتطوير التقني التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة، كان

الطريق المضمون لتحقيق ما نصبو إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي بإتباع منهج البحث العلمي.

إذا طبقنا هذا المنهج في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة.. وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية استطعنا حل مشاكل كثيرة منها:

- حل مشاكل الإنتاج.
- تحسين نوعية المنتجات.
- ترشيد تكاليف الإنتاج.
- تقليص الفاقد من عمليات الإنتاج.
- ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعراً.

يلعب البحث العلمي دوراً مهماً في عملية نقل وابتكار وتطوير التكنولوجيا بما يتواءم مع ظروف البلد حتى يتحقق الهدف المطلوب منها؛ لذلك أصبح التطور التكنولوجي هو المعيار الفارق بين التقدم والتخلف في عصرنا الحالي، وليتم تحقيق العائدات الاقتصادية للدولة وتطوير منتجاتها.

لذلك يجب أن نولي اهتماماً للبحث العلمي والتطوير التقني للدور الحاسم الذي يلعبه في تعزيز التطوير التقني وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة المؤسسات الوسيطة والداعمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

من هنا يجب علينا أن نضع خطة وسياسة تؤدي إلى تطوير التقانة، وتعزيز أنشطة البحث العلمي بدعم من المؤسسات الوسيطة، **واتخاذ السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو للاقتصاد الوطني منها:**

- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقني وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.
- تكثيف الجهود لتطوير التقانة وتوطينها، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.
- دعم وتشجيع الابتكار والإبداع بدعم البحوث العلمية والتقنية من الجهات الوسيطة.
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمراكز البحوث للتعرف على حاجات السوق.
- تكامل الجهات المنتجة والمجمعة للمعلومات (تركماني، 2006م).

آلية الشراكة المجتمعية:

الأهداف:

- توحيد جهود وقدرات وإمكانيات الجانب الحكومي، والقطاع الخاص ، لدعم البحث العلمي بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط ، واستغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة عالية، من خلال معالجات تشترك فيها كافة الفئات الاجتماعية .
- وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية ودعم البحث العلمي والباحثين (الفئات المستهدفة) فنياً ومهنياً بالتنسيق مع مجالس الإدارات في الجامعات ومراكز البحوث، وذلك بمشاركة كافة

الأطـراف (الحكوميـة والأهليـة) في مختلـف مراحـل التخطـيط والتمويل والتنفيذ والتقييم.

- الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة والتسول والانحراف من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة ، والعمل على تأمين فرص عمل ووسائل إنتاج للمستهدفين القادرين على العمل.
- التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة لدى الجهات المتعددة التي تشترك في تقديم خدمات الدعم في مجال البحث العلمي .
- التنسيق والتكامل في الأدوار فيما بين أطراف الشراكة ، والحد من الازدواجية ، مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارته لنشاطاته والتنسيق في إطار كل نشاط عبر عضو أو أكثر من أعضاء كل فريق بصورة دائمة ودورية.
- الانتقال من النظام المركزي للنظام اللامركزي في تقديم الخدمات.
- إتباع المنهج العلمي في التعرف على المشكلات ودراستها وحلها.
- ترسيخ الاستقلالية والمسؤوليات المحلية.
- تفويض المسؤووليات من الأعلى للأدنى.
- استثمار المؤسسات والأفراد في العمل العلمي المنتج.
- إشراك كافة شرائح الوطن في تحمل المسؤولية.
- الاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص.
- ضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات.
- إشاعة قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون.

- تثبيت مبادئ وقيم الديمقراطية.
- التضامن بين الأجهزة الحكومية والجماعات الأهلية في التنفيذ والمتابعة.
- تخفيف الأعباء عن الأجهزة الرسمية والحكومية وروتين العمل فيها.
- تفعيل وتنشيط العمل الجماعي.
- تطوير آليات التعاون والشراكة.
- إشراك المواطنين أفراداً ومؤسسات في عمليات البناء و الرقابة.
- تذوق حلاوة الانجاز.
- الاحتمال الأقوى لاتخاذ القرار السليم الصائب.
- التعاون في إنشاء المشروعات الكبيرة والمساهمة في التنمية.
- المشاركة في إنشاء المشروعات متعددة الأطراف (المشاريع المشتركة الكبرى بين الأطراف المتعاونة).
- توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع المحلي في إنشاء المرافق العامة وإدارتها.
- حسن تدبير الشأن المحلي.
- القضاء على البيروقراطية .
- إنعاش الاقتصاد المحلي.
- إنعاش الأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية وسائر الفعاليات المجتمعية.

- الاستغلال الأمثل للموارد والاختصاصات والمؤهلات والخبرات المتوفرة.
- استغلال الموارد البيئية والإمكانات المتاحة.
- تشجيع فرص الإبداع الفردي والعمل الفريقي.
- تعبئة اليد العاملة العاطلة وإشراكها في انجاز مشاريع تنموية محلية بإتباع وسائل تقنية بسيطة.
- التركيز على القضية أو الموضوع أو المشروع محل الشراكة.
- اقتناع المواطن بالمساهمة في تنمية منطقته ومشاركته في الرفع من مستواها (العالي، 2006م).

مجالات عمل الشراكة:

- الإعانات التأهيلية والتدريبية في المجالات المهنية والحرفية العلمية والفنية .
- الإعانات الطبية والعلاجية والدوائية المجانية.
- الإعانات التمويلية وتأمين وسائل الإنتاج.
- تشغيل وتأمين فرص عمل للقادرين على العمل.
- دعم أنشطة تحفيظ القرآن الكريم وبناء المساجد ومدارس التحفيظ.
- دعم وتنمية مشاريع خدمات البنية التحتية.
- دعم وتمويل الأعمال البحثية والدراسات العلمية والاجتماعية.
- تنسيق وتوجيه المهام الضبطية والعدلية القضائية ذات الصلة.

- التخطيط وتوجيه التوعية الدينية والإرشادية والإعلامية والثقافية لتأصيل الوعي بالشراكة وأهميتها في التنمية المجتمعية (الشراكة المجتمعية، 2007م).

معوقات الشراكة:

- توجد العديد من المعوقات التي تمنع أو تعرقل تكوين شراكة فعالة بين أطراف عملية التنمية؛ ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات فيما يلي:
- ضعف قواعد المعلومات وآليات نشرها لتكون متاحة لكل الأطراف كمصدر قوة تفاوضية للجميع، وليس لطرف واحد أو أكثر (البيانات الحكومية).
- غياب ثقافة الحوار في التعامل والتفاعل بين الأطراف المختلفة، وغلبة الحوار التصادمي غير المرن أو المتفتح عند الاختلاف .. نتيجة لسلبيات ثقافية مختلفة، وضعف الممارسة الديمقراطية في مؤسسات المجتمع بدءاً من مؤسسة الأسرة.
- ضعف القوة النسبية لبعض الأطراف (المجتمعات المحلية على وجه التحديد) نتيجة لغياب تنظيمها الداخلي الذي لا يمكنها في بعض الأحيان من تقديم تمثيل قوى ومتوازن ومعبر عن مصالحها الحقيقية (وفيق، د.ت).

القطاع الخاص ودوره في دعم البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لا تخفى على القاصي والداني أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التقني، نقول هذا في الوقت الذي بات فيه

القطاع الخاص في الدول المتقدمة، يقوم بدور حامي حمى البحث العلمي، فترى شركات القطاع الخاص في الدول المتقدمة تقوم بدعم البحث العلمي بقيمة تزيد على ما تخصصه الحكومات، الأمر الذي يعود على الشركة الداعمة بالربح وفرص الاستثمار في نتائج البحوث العلمية، فتقنيات المعلومات– على سبيل المثال– قدمت للاقتصاد الأمريكي في سنة واحدة مبالغ خيالية من خلال استثمار البحوث العلمية في هذا المجال؛ حيث بلغ حجمها 150 مليار دولار. ومن ثم ليس من المستغرب أن ترى شركات الأدوية في الولايات المتحدة أو فرنسا أو ألمانيا تصرف 50 في المائة من قيمة مبيعاتها على البحث العلمي، ولقد أدى استثمار شركات القطاع الخاص في البحث العلمي، في هذه البلدان، ليس إلى زيادة فرص الابتكار والاكتشافات والحصول على التقنيات الحديثة فحسب، بل إلى نتائج اقتصادية ومالية ضخمة لها وللمجتمع.

أما الوضع في العالم العربي فيُظهر بوضوح تلك الفجوة التي بين البحث العلمي والقطاع الخاص، وضعف الشراكة بينهما، وفوق هذا تتراكم مجموعة من الأسباب التي تكرس تخلفنا البحثي منها: أنه ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي، وليس لدينا صناديق متخصّصة في تمويل الأبحاث بالقدر الكافي، وليس لدينا ما تسمّى صناعة المعلومات، ولا يوجد لدينا مراكز للتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي، إضافة إلى إهدار ملايين الدولارات سنوياً بسبب تشابه وتكرار البحوث وعدم فعاليتها.

ومن ناحية الإنفاق على البحث العلمي، فلا يتعدى صرف دول مجلس التعاون على البحث العلمي أكثر من 0.2 في المائة (اثنين في الألف) من الناتج القومي، بينما النسبة في الدول المتقدمة تصل إلى 3 في

المائة (ثلاثة في المائة) من الناتج القومي، بل وتتجاوزها بعض البلدان؛ مثل (إسرائيل)، والحق أن النسبة التي تنفقها دول مجلس التعاون لم ترقَ حتى الآن إلى مستوى دولة مثل إيران التي تنفق على بحثها العلمي ما يعادل 0.6 في المائة، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة التي تصرفها السعودية، إحدى الدول الكبرى في مجلس التعاون.

وبرغم تدهور العلاقة بين (القطاع الخاص) و(البحث العلمي) في العالم العربي، إلا أن واقع هذه العلاقة في دول مجلس التعاون يزيل شيئاً من حمرة الخجل! فقد احتضنت دول المجلس عدداً لا بأس به من الشراكات الناجحة بين القطاع الخاص والبحث العلمي؛ مثال ذلك: التعاون بين جامعة زايد وكل من مركز الإبداع الإلكتروني في مدينة دبي للإنترنيت (Smart Square) وشركة IBM لتكنولوجيا المعلومات، وتعاون جامعة الإمارات وعدد من شركات البترول، إضافة إلى الشراكة بين مدينة الملك عبد العزيز (KACST) وشركات الأدوية السعودية، وقيام جامعة الملك عبد العزيز بإنشاء منطقة للتقنية بجدة تكون بمثابة مجمعاً للتعاون من خلاله مع شركات القطاع الخاص، والشراكة بين جامعة الملك سعود وشركة سابك، والكراسي العلمية التي نلاحظ أنها في تطور مستمر، هذا إلى جانب شراكة كل من الجامعات والمراكز البحثية السعودية مع شركة (أرامكو) للبترول، وفي عمان: الشراكة بين جامعة السلطان قابوس ومؤسسة واحة مسقط للمعرفة (Knowledge Oasis Muscat) ، وفي الكويت: الشراكة بين مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية (KISR)، وشركة البترول الكويتية.

وبرغم أهمية مثل هذه الشراكات في الارتقاء بمستوى البحث العلمي في دول المجلس، وزيادة فعالية النشاط البحثي، إلا أننا نحتاج لتوسيع رقعة هذه الشراكات كماً نوعاً، وهي مسألة مهمة لكي ينتقل البحث العلمي من نشاط إقليمي منغلق إلى نشاط دولي منفتح، مؤهل للمساهمة في التكتلات الاقتصادية السياسية العملاقة، بيد أن الواقع يثبت أن القطاع الخاص في دول مجلس التعاون على محدودية شراكاته مع مراكز البحث العلمي، وليس لديه فلسفة لدعم البحث العلمي، إضافة إلى عدم وجود قنوات اتصال ثابتة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين كل من شركات القطاع الخاص والمراكز البحثية، إلى جانب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الإمكانات المتاحة لدى مراكز البحوث لخدمة منشآت القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وكذلك ضعف اهتمام الإدارة في المنشآت الصناعية بنشاط البحث العلمي، وغياب الفكر العلمي بالأساس عن ذهن رجالات القطاع الخاص، إضافة إلى غياب آليات لتسويق البحوث كما هو الحال في البلدان المتقدمة؛ حيث توجد هيئات متخصصة في تسويق البحوث، ونقل الأبحاث من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنتاج والعائد، وكلها أسباب تعلل ضعف الشراكة بين القطاع الخاص والبحث العلمي في دول مجلس التعاون .

لذا أوصت دراسة أعدها مركز البحوث والدراسات في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (عام 2006م) بضرورة تشكيل فرق عمل مشتركة من المراكز البحثية ومنشآت القطاع الخاص لوضع أسس وسبل تحقيق الاستفادة من أنشطة البحث العلمي، وقيام المنشآت بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث العلمي في الجامعات؛ ومنها تمويل بعض

المشاريع البحثية، وإنشاء وتطوير مراكز بحثية متخصصة، وإقامة فعاليات علمية، وتخصيص جوائز ومنح لمشاريع بحثية، والإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية (ياقوت، 2007م).

ونضيفُ إلى ذلك ضرورة العمل على تعزيز القناعة لدى القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي، وهذا التعزيز يتطلب إيجاد الحوافز الملائمة لدفع القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به نحو البحث العلمي من دعم وتفعيل .

ويمكننا أن نوضح بعض النقاط المهمة حول أهميه دور القطاع الخاص فيما يلي:

- ثمة حاجة متزايدة للمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في عملية بناء مجتمع المعلومات، ويكتسب تهيئة المناخ المحفز لتعبئة الموارد التكنولوجية والمالية للقطاع الخاص أهمية خاصة لدوره في الإسراع بتنفيذ هذه الإستراتيجية.
- من ناحية أخرى يمكن استخدام موارد القطاع الخاص من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص في المشروعات الإنتاجية والخدمية وفى قطاعات الصناعة والتعليم والتدريب؛ مما سيؤدى إلى الاستفادة من القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص في تنفيذ أبحاث ومشروعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وخلق وسائل ذات جدوى اقتصادية لإقامة البنية التحتية والخدمات اللازمة للتطبيقات.
- وتحقيقا للتحفيز المطلوب في هذا الصدد ينبغي إدخال التعديلات اللازمة على اللوائح والنظم الحكومية لخلق مناخ أكثر ملاءمة

لجذب القطاع الخاص وموارده للدخول فى مثل هذه الشراكات، كما يتعين على القطاع الخاص الاهتمام بدرجة أكبر ببناء شبكة للربط فيما بين مؤسساته بهدف تبادل الخبرات والاستعانة بالحلول والتطبيقات الناجحة.

- كذلك يبدو من المفيد استكشاف سبل إقامة الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لما في ذلك من أثر ايجابي على صعيد زيادة تدفقات الاستثمار (الإستراتيجية العربية، 2007م).

- دعم وتمويل الدراسات الميدانية لحصر الوظائف والمهن، وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية منها التي من شأنها أن تعزز الوعي بالاحتياجات والمتطلبات لسوق العمل الخاص، ويجب استخدامها في توجيه الشباب لاختيار التخصصات الملائمة والمطلوبة لزيادة فرص تأهيلهم مهنياً، وتشغيلهم في وظائف مناسبة، وإحلالهم محل العمالة الوافدة.

- المساهمة بشكل مباشر في الدراسات والبحوث الخاصة بالتشغيل والنمو في الدول العربية، لأن دعم الدراسات التي تخص العديد من الظواهر الخاصة بالتشغيل وطرح الحلول لها، يساهم بصورة مباشرة في إبراز جوانب النقص والقضاء عليها. (المطلق، 2008م)

- طرح القضايا البحثية المحلية والعالمية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات لإثراء العملية البحثية.

- تعميم نتائج الأبحاث في التعليم العالي على القطاع الخاص للاستفادة منها.

- مد جسور التعاون مع مؤسسات البحث العلمي .
- توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي مع الجامعات ودعم البحث العلمي.
- تخصيص جزء من أرباح الشركات للإنفاق على البحث العلمي لرفع الكفاءات الإنتاجية وتقليل الفاقد في الإنتاج.
- التركيز على العنصر البشري ورفع كفاءته في مجال إعداد البحوث العلمية والدراسات.
- التوسع في طرح القضايا البحثية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال، وتوعيتهم للاستفادة منها.
- تعريف رجال الأعمال على الفرص الاستثمارية من خلال الغرف التجارية والصناعية.
- أن تقدم مراكز البحوث خدماتها لمنشآت القطاع الخاص لتشمل الخدمات الفنية التشغيلية والتسويقية (تركماني، 2006م) .

مجموعة عبد المحسن الحكير:

عبد المحسن بن عبد العزيز الحكير هو شيخ السياحين الخليجيين، كما لقبته مؤسسة "جولدن تيولب" العالمية، ورئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الحكير للسياحة والتنمية.

واسم الحكير: اسم مرادف للترفيه الآمن والمتعة والتسلية في المملكة العربية السعودية، والشيخ عبد المحسن الحكير هو أحد رواد الاستثمار في مجال السياحة والترفيه بالمملكة، منذ 1965م وحتى اليوم وطيلة العقود الأربعة الماضية، والمجموعة توسع نشاطاتها بخطوات واثقة وثابتة في تسارع مبهر. واليوم هناك أكثر من ستة آلاف من منسوبي

المجموعة يشاركون في صياغة قصص النجاح في ريادة قطاع السياحة والترفيه.

وتضم المجموعة عددا من المدن الترفيهية والحدائق المفتوحة وأرقى المطاعم العالمية، وتدير أكبر سلسلة فنادق في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

تسعى مجموعة الحكير للسياحة والتنمية إلى أن تكون واحدة من كبرى الشركات وأكثرها نشاطا في مجالي السياحة والترفيه، ومن قبل ذلك لبنة في صرح الوطن الكبير..المملكة العربية السعودية.

ولقد حصلت المجموعة على العديد من جوائز التميز منها (حصول ماجد الحكير الرئيس التنفيذي لمجموعة عبد المحسن الحكير للسياحة والتنمية على جائزة أفضل رئيس تنفيذي في قطاع الضيافة والسياحة لعام 2009م) .

عضوية المجموعة في المنظمات والاتحادات العالمية:

انطلاقا من دورها الرائد، وحفاظها على مواكبة الصناعة العصرية للسياحة والترفيه، **فقد ألتزمت المجموعة بعضوية المنظمات والاتحادات العربية والعالمية التالية:**

- الإتحاد العربي لمدن الألعاب والجذب الترفيهي (AAAA)
- عضوية الإتحاد العالمي لمدن الألعاب والجذب الترفيهي (IAAPA)
- عضوية المنظمة العالمية لمراكز الترفيه العائلي (IAFEC)
- عضوية المنظمة العالمية لمدن الألعاب المائية (WWA)
- عضوية المنظمة العالمية لصناعة الجذب الترفيهي (IALEI)

أوجه نشاط مجموعة الحكير:

- الشيخ عبد المحسن هو رئيس لعدد من مجالس الأعمال لرجال الأعمال السعودية – العربية، والسعودية الأجنبية المشتركة .
- الشيخ عبد المحسن الحكير عضو مؤسس في مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة .
- المشاركة في دفع عجلة التنمية في المملكة .
- الاستثمار في مجال الترفيه بالمملكة .
- الاستثمار في مجال السياحة بالمملكة .
- مصدر دعم لحملة الأسهم ومنسوبيها وعائلاتهم .
- الاستثمار في الفنادق في المملكة.
- على المستوى الخارجي الشريك المفضل للشركات العالمية البارزة التي لها امتيازات في مناطق مختلفة في قطاع الفنادق والمطاعم من؛ حيث نقل الخبرة والمعرفة إلى السوق السعودي .
- صناعة السياحة والترفيه في مشروعاته الكبرى السياحية والترفيهية الآخذة في النمو، حتى غطت مناطق المملكة كافة والعديد من البلدان الخليجية والعربية.
- العضوية في العديد من مجالس السياحية والصناعية الوطنية والمنظمات السياحية والترفيهية العالمية .
- إقامةمصنع بلاستيك الرياض الذي يعد من أقدم مصانع البلاستيك بالمملكة .

- كرسي بحث علمي في جامعة الملك سعود باسم "كرسي الشيخ عبد المحسن الحكير للتغذية وصحة الإنسان".
- توظيف المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في مشاريع المجموعة الترفيهية والسياحية والفندقية بجميع مناطق المملكة، في جميع الإدارات الإقليمية التابعة للمجموعة وفي الوظائف التي تتناسب مع خصائصهم النفسية والجسدية .
- العضوية في منظمات المنتجعات العالمية.
- الإسهام في القطاعات والأعمال ذات العلاقة بقطاع الإيواء.
- أقامت المجموعة مصنع الحكير للألعاب الترفيهية الذي أقيم في البداية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الألعاب، ثم تطور ليكون من المصانع الرائدة في تصنيع الألعاب بمنطقة الشرق الأوسط، ويصدر إنتاجه حالياً إلى العديد من الدول العربية والخليجية .
- الإسهام في القطاعات والأعمال ذات العلاقة بالآثار من خلال الاهتمام بسبل تفعيل أوجه التعاون المشترك ما بين لجنة السياحة وجهاز تنمية السياحة والآثار بالمنطقة .
- الإسهام في القطاعات والأعمال ذات العلاقة بقطاع المراكز التجارية ومراكز التسويق.
- المساهمة في دعم مسيرة البحث العلمي المركز في جانب الإعاقة في دعم الجهود الرامية لتذليل مشكلات الإعاقة.
- المشاركة الفعالة التي تساهم – بعون الله– في تفعيل دور المركز وتمكينه من توسيع نشاطاته العلمية الهادفة للحد من الإعاقة.

- مد جسور التواصل والترابط مع العديد من المؤسسات ذات العلاقة .
- حضور المؤتمرات المتخصصة في مجالي السياحة والترفية .
- إدارة أكبر سلسلة فنادق ومدن ترفيهية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.
- تجسيد دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في التنمية الصحية الوطنية، وتحسين مستوى الصحة والكفاءة المعيشية الفردية والاجتماعية.
- الإسهام بالأعمال الخيرية من واقع المسؤولية الاجتماعية كأحد الرواد في شركات القطاع الخاص .
- الإيمان بأهمية اللحمة الوطنية ودور القطاع الخاص في التنمية المستدامة وفي الشراكة المجتمعية؛ فقد تأسس مركز عطاء لتنمية المجتمع الذي سعى جاهدا ولازال في خدمة المجتمع بكافة شرائحه، والعمل على تطويره وفق أسس وقيم محددة ؛وذلك لضمان مستوى جودة مخرجات نشاطاته كجزء من رد الجميل إلى هذا الوطن المعطاء.
- ولما كانت الأسرة – أصغر مؤسسة في المجتمع – هي اللبنة الأساس فقد أوليت اهتماماً كبيراً؛ وذلك من خلال تخصيص عدة برامج وجهت بشكل مباشر لأفرادها، ابتداء من الطفل والذي ساهم المركز في العمل على توعيته و تثقيفه وإكسابه العديد من المهارات كما هو برنامج بناء.
- تبني ودعم وتوفير كافة التسهيلات للشباب الذين قام المركز بالاهتمام بهم ليترجموا أفكارهم على أرض الواقع، كما هو الحال في برنامج (شباب عطاء) .

- تشجيع عملية البحث؛ حيث شهدت جامعة الملك سعود توقيع كرسي بحث الشيخ عبد المحسن الحكير للتغذية وصحة الإنسان.
- المساهمة بشكل عملي على إيجاد فرص وظيفية متميزة في مجال السياحة و الفندقة للشباب السعودي .
- تدريب وتأهيل الشباب السعودي على الوظائف الترفيهية والفندقية من خلال نخبة من المتخصصين في هذه المجالات.
- توظيف خريجي المعهد في منشآت مجموعة الحكير للسياحة والتنمية والتي تشمل العديد من الفنادق ذات الاسم العالمي أو في منشآت الترفيه والتي يزيد عددها على 33 مدينة وموقع ترفيهي في المملكة، ولا يقتصر على التوظيف في منشآت الحكير بل تمتد إلى كل الشركات والمنشآت المشاركة في معهد الفندقة والسياحة بجازان .
- الاستفادة من الخبرات الإيطالية المتميزة في المجالات المختلفة خاصة فيما يتعلق منها بالجانب السياحي والترفيهي والأثاث والمفروشات والصناعات الغذائية والبلاستيكية.

سياسة العمل في مجموعة الحكير:

- الالتزام بالأداء المتميز في إدارة أنشطتها جعل لها مكاناً بارزاً جنبا إلى جنب، مع كبرى الشركات في المجال نفسه.
- الالتزام بالمعايير المهنية العالية في إدارة الفنادق والمنتجعات.
- تولي المجموعة اهتماما كبيرا بعملائها؛ حيث تنظر إليهم على أنهم مصدر فخر واعتزاز بشركتهم .

- تقديم الترفيه والمتعة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.
- الإسهام بفعالية في دوران عجلة الاقتصاد السعودي بقوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الإيمان بأهمية دور البحث العلمي وإسهاماته بمقاومة الأمراض المسببة للإعاقة والحد منها.
- الاهتمام بتوفير وتطوير التدريب المميز للمواطنين السعوديين بشكل علمي وفني لتأهيلهم لإشغال الوظائف المتوفرة والارتقاء بخبراتهم المهنية وبخاصة في مجال السياحة والفندقة.
- الاهتمام بالمعايير السياحية العالمية التي تقوم عليها المملكة .
- الاهتمام بالقواعد الأساسية لإطار التعاون الاستراتيجي بين الشركاء .
- السعي لتحقيق المزيد من النجاحات والتميز في القطاع السياحي .
- صياغة مضمون جديد للفكر الترفيهي المعاصر الذي يواكب الاتجاهات الحديثة، ولا يغفل الارتباط بالتراث، ويتسق مع ثوابت العقيدة، وتقاليد وعادات المجتمع السعودي الراسخة .
- الاستفادة من قدرات أبناء الوطن من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لايقلون بأي حال من الأحوال من؛ حيث المستوى المهني والفني عن أقرانهم من الأسوياء .
- الاعتماد في مركز التدريب والتطوير بمجموعة الحكير على إستراتيجية التدريب من خلال التطبيق والممارسة العملية، وليس على الجانب النظري فقط، كما يبذل جهودا كبيرة في تطوير

القطاعات المختلفة بالمجموعة من خلال تدريب الموظفين على كافة الوسائل العصرية في المجالات الفندقية، والترفيهية، والإدارية، والمحاسبية.

- وضع البرامج التسويقية، ، والترويجية للفترات الزمنية القصيرة والطويلة، وتعتمد إدارة التسويق في عملها على الأخذ بالمناهج العلمية من؛ حيث إجراء البحوث التسويقية وتحليلها وصياغة نتائجها بهدف اتخاذ القرارات التسويقية السليمة في الفترات الزمنية الملائمة.

- وتمتلك إدارة التسويق بالمجموعة المهارات الأساسية لعلم التسويق الحديث، معتمدة في ذلك على فريق تسويقي يمتلك الدراية والخبرة اللازمة والكفاءة التسويقية التي تمكنه من فهم طبيعة الجمهور المستهدف من العملاء، وكذلك إدارة الأنشطة التسويقية على أساس من كيفية ربط الموارد المتاحة بالفرص التسويقية المتوفرة.

- المساهمة في توفير مناخ وبيئة صحية مواتية للعمل، وزيادة الإنتاجية من خلال كرسي الشيخ عبد المحسن الحكير للتغذية وصحة الإنسان.

الإجراءات المنهجية للبحث:

يشتمل هذا الفصل على وصف لإجراءات الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة، وتتضمن تحديد المنهج المتبع، وكذلك مجتمع وعينة وأداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج.

نوع الدراسة: دراسة وصفية:

منهج الدراسة:

بما أن البحث يستهدف التعرف على أنواع وصور الشراكة المجتمعية والمعوقات التي تعوق قيام الشراكة المجتمعية، وعوائد الاستثمار في مجال البحث العلمي على القطاع الخاص ورجال الأعمال من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي، وصولاً إلى وضع تصور مناسب للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي من خلال التعرف على المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل في مجال البحث العلمي، فمنهج البحث المناسب هو منهج المسح الاجتماعي .

مجالات البحث:

هناك ثلاثة مجالات أساسية للبحث؛ وهي:

1- **المجال البشري:** وتمثل المجال البشري لهذه الدراسة من مجموعة الموظفين في المركز الرئيس، وعددهم (22) موظفاً وموظفة ذكور (18) إناث (4).

2- **المجال المكاني:** ستطبق هذه الدراسة على مجموعة عبدا لمحسن الحكير (المركز الرئيس)

3- **المجال الزمني:** فترة جمع البيانات .

أداة الدراسة:

حيث إن هذه الدراسة قد اتبعت الدراسة الوصفية، وهدفت إلى التعرف على أنواع وصور الشراكة المجتمعية، والمعوقات التي تعوق قيام

الشراكة المجتمعية، وعوائد الاستثمار في مجال البحث العلمي على القطاع الخاص ورجال الأعمال من إقامة هذه الشراكات المجتمعية؛ لذلك قامت الباحثة باختيار الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كونها أكثر أدوات البحث استخداماً، خاصة أن معظم الدراسات السابقة في هذا المجال قد استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات.

وقد تم بناء الاستبانة وفق الإجراءات التالية:

- عمدت الباحثة قبل كتابة فقرات محاور الاستبانة لدراسة الإطار النظري ومراجعة الأدبيات التربوية، وعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والاستقاء من أسئلة البحث وأهدافه، والزيارات لبعض المكتبات، إضافة لخبرة الباحثة من خلال عملها.
- عرضت الأداة بعد إعدادها إعداداً أولياً على الخبراء لإبداء الملاحظات عليها.
- تم إخضاع الاستبانة للتحكيم من قبل عدد من المختصين، وقد أبدو بعض الملاحظات البسيطة التي كانت موضع الاعتبار والاهتمام، ليتم بعد ذلك اعتمادها اعتماداً كلياً.

وصف الأداة:

لجمع بيانات الدراسة استعانت الباحثة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تصميمها من قبل الباحثة، وتشتمل على عدة محاور، وكل محور به عدة فقرات تختار من الإطار النظري والدراسات السابقة، **وتحتوى الاستبانة على قسمين:**

- معلومات شخصية (متغيرات ديموغرافية) عن المجيب .

- كما اشتملت على محاور الاستبانات .
- (الاتساق الداخلي) Internal consistency:

لمعرفة مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه، ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم ذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (ارتباط بيرسون) بين البنود والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه؛ وذلك لكل محور من محاور الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (1) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.643❖❖	19	0.928❖❖
2	0.643❖❖	20	0.911❖❖
3	0.802❖❖	21	0.802❖❖
4	0.643❖❖	22	0.928❖❖
5	0.948❖❖	23	0.911❖❖
6	0.948❖❖	24	0.863❖❖
7	0.928❖❖	25	0.944❖❖
8	0.719❖❖	26	0.911❖❖
9	0.928❖❖	27	0.863❖❖
10	0.948❖❖	28	0.866❖❖
11	0.944❖❖	29	0.948❖❖

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
12	0.866❖❖	30	0.928❖❖
13	0.948❖❖	31	0.944❖❖
14	0.928❖❖	32	0.944❖❖
15	0.866❖❖	33	0.928❖❖
16	0.928❖❖	34	0.944❖❖
17	0.802❖❖	35	0.944❖❖
18	0.866❖❖		.0 ❖❖

❖❖ دال عند مستوى الدلالة 0.01

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.934❖❖	6	0.918❖❖
2	0.864❖❖	7	0.834❖❖
3	0.885❖❖	8	0.628❖❖
4	0.814❖❖	9	0.934❖❖
5	0.896❖❖	10	0.432❖

❖❖ دال عند مستوى الدلالة 0.01 ❖ دال عند مستوى الدلالة 0.05

جدول (3) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.948❖❖	7	0.976❖❖
2	0.938❖❖	8	0.938❖❖
3	0.870❖❖	9	0.840❖❖
4	0.976❖❖	10	0.659❖❖
5	0.976❖❖	11	0.976❖❖
6	0.948❖❖		0.976❖❖

❖❖ دال عند مستوى الدلالة 0.01

جدول (4) معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	0.676❖❖	12	0.774❖❖
2	0.924❖❖	13	0.888❖❖
3	0.840❖❖	14	0.860❖❖
4	0.676❖❖	15	0.925❖❖
5	0.840❖❖	16	0.924❖❖
6	0.924❖❖	17	0.925❖❖
7	0.860❖❖	18	0.914❖❖
8	0.860❖❖	19	0.860❖❖

رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون
9	0.888❖❖	20	0.888❖❖
10	0.924❖❖	21	0.914❖❖
11	0.860❖❖	22	0.840❖❖

❖❖ دال عند مستوى الدلالة 0.01

يتضح من الجداول رقم (1و2و3و4): أن جميع قيم معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوي (0.01) و (0.05)، ويحقق هذا درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي للعبارات، ويؤكد قوة الارتباط ؛وعليه فإن هذه النتيجة توضح صدق عبارات المقياس.

جدول (5) معاملات الارتباط بين المحاور مع الدرجة الكلية للأداة

المحـــــاور	معامل ارتباط بيرسون
أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير)	0.989❖❖
أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير)	0.988❖❖
العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية	0.981❖❖
معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير)	0.924❖❖

❖❖ دال عند مستوى الدلالة 0.01

يتضح من الجداول رقم (5) أن جميع قيم معاملات ارتباط المجالات بالدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً عند مستوي (0.01) وهذه درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي للمحاور، ويؤكد قوة الارتباط؛ وعليه فإن هذه النتيجة توضح صدق محاور المقياس.

حساب معامل ثبات الاختبار:

ولحساب معامل الثبات تم استخدام معادلة كودر ريتشاردسون 20 (KR–20)، لأنها أكثر شيوعاً في تقدير الثبات، وقياس مدى الاتساق الداخلي للفقرات، وتستخدم في الاختبارات التي تعطي فيها درجة واحدة للإجابة، كما تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لكل محور باستخدام معادلة كودر– ريتشاردسون – 20، وبلغت قيمته (0.99) بالنسبة للمحور الأول، و (0.95) بالنسبة للمحور الثاني، و(98) بالنسبة للمحور الثالث و (98) بالنسبة للمحور الرابع، وهي معاملات مرتفعة إحصائيا؛ وبالتالي اعتبرت مناسبة لأغراض الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

- خصائص العينة .
- إجابة تساؤلات الدراسة .

أولاً: سمات وخصائص المسؤولين:

جدول رقم (6) يوضح توزيع المسؤولين تبعاً للخصائص العامة لهم

ن = 22

م	البيان	الفئات	ك	٪
1	المؤهل العلمي	دكتوراه	-	-
		ماجستير	-	-
		بكالوريوس	12	54،55
		دبلوم	2	9،09
		ثانوي	7	31،82
		لم يذكر	1	4،54
2	الحالة الاجتماعية	أعزب	10	45،45
		متزوج	12	54،55
		مطلق	-	-
		أرمل	-	-
3	سنوات الخبرة	1 سنة إلى أقل من 5 سنوات	10	45،46
		5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	6	27،27
		10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	2	9،09
		أكثر من 15 سنة	3	13،64
		لم يذكر	1	4،54
4	الجنس	ذكر	18	81.82
		أنثى	4	18.18

جدول رقم (7) يوضح توزيع المسئولين تبعاً لرأيهم في حجم الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدالمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ن = 22

حجم الشراكة	ك	٪
كبير	16	72،73
متوسط	5	22،73
محدود	-	-
لم يذكر	1	4،54
المجموع	22	٪100

ثانيا: إجابة تساؤلات الدراسة:

1- ما أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

2- ما أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

3- ما العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي ؟

4- ما معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

5- ما المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي؟

1- سؤال الدراسة الأول:

ما أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب، ويوضح الجدول رقم (8) استجابات أفراد عينة الدراسة حول أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي .

جدول رقم (8) يوضح استجابة المسؤولين تبعاً لرأيهم في أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي(ن = 22)

أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
فرصة ثمينة للإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة بالمجتمع السعودي	18	81.82	4	18.18
الإحساس بالمسؤولية الوطنية والمواطنة نحو المجتمع السعودي	18	81.82	4	18.18
تنمية البنية التحتية وإقامة صناعة قوية للمحتوى السعودي لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة	8	36.36	14	63.64
لزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنمية القدرات الذاتية وتشجيع مبادرات الأفراد في إنشاء الشركات الوليدة التي يمثل الإبداع الفكري أهم عناصرها	18	81.82	4	18.18
زيادة الإلمام بالأدوات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في الأعمال اليومية من أجل تحسين القدرة على المنافسة	12	54.55	10	45.45

أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
توسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتعم جميع سكان المجتمع	12	54.55	10	45.45
يساعد البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز الأعمال التجارية	14	63.64	8	36.36
تشجيع ودعم التبادل والتعاون	17	77.27	5	22.73
تحفيز التغيير المستدام من؛ حيث التطور الاجتماعي والاقتصادي وتطوير المحتوى المحلي	14	63.64	8	36.36
تعتبر الشراكة المجتمعية لدعم البحث العلمي أداة لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية	12	54.55	10	45.45
تحسين نوعية الحياة، وتمكين السكان عن طريق تنمية نقاط النفاذ المتاحة للمجتمعات المحلية	11	50.00	11	50.00
إتباع استراتيجيات لإدخال تحسينات ملموسة على البنية التحتية	9	40.91	13	59.09
لتقييم الاحتياجات البيئية في المجالات الثقافية والفنية والاجتماعية والرياضية والتغذوية والتاريخية	12	54.55	10	45.45
المساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل	13	59.09	9	40.91

أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
تعالج الشراكة المجتمعية تحقيق المطالب الاجتماعية على مستويات متعددة: التعليم الابتدائي والتعليم المستمر	9	40.91	13	59.09
تمكين النساء من الاعتماد على أنفسهن	14	63.64	8	36.36
توجيه الشباب وزيادة الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة	8	36.36	14	63.64
تُعطى الأولوية لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع الاستراتيجيات التنموية بمراعاة الظروف المحلية	9	40.91	13	59.09
تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية	13	59.09	9	40.91
المساهمة في وضع منهجاً جديداً لتحسين الصحة وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها البرنامج الصحي، وزيادة انتشاره وتخفيض تكاليفه	10	45.45	12	54.55
تحسين جودة وفعالية البحوث الزراعية والتعليم الزراعي والتدريب، مما يساعد بدوره على تحسين الأمن الغذائي	8	36.36	14	63.64
تنمية الموارد البشرية	13	59.09	9	40.91
تحديد الأهداف والأولويات والخدمات في مجال الاحتياجات الوطنية واحتياجات المجتمعات المحلية	10	45.45	12	54.55
تنفيذ دورات تدريبية متخصصة	15	68.18	7	31.82
الرغبة في الاستفادة من الخبرات والآراء	11	50.00	11	50.00

أسباب التفكير في إقامة الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
والأفكار في مجال البحث العلمي				
تخفيف الكلفة والوقت اللازمين لبناء وتشغيل المشاريع التنموية	10	45.45	12	54.55
تحسين جودة الخدمات المقدمة ونواتجها	15	68.18	7	31.82
توفر الخدمات وتحسين كفاءة التشغيل وزيادة الموثوقية	9	40.91	13	59.09
نقل التقنية الحديثة وتطويرها وتوطينها في السوق المحلي	12	54.55	10	45.45
المساعدة في جعل المجموعة تدار على أسس تجارية واقتصادية حديثة تخدم عملية التنمية	13	59.09	9	40.91
تطوير البنية الأساسية والمرافق الخدمية	11	50.00	11	50.00
تطوير سوق المال السعودي وتفعيل دور المؤسسات المالية في التمويل	11	50.00	11	50.00
الاهتمام بالبحث العلمي ودعم وتشجيع برامج البحث والتطوير لخدمة القطاعات الإنتاجية والاستثمارية	14	63.64	8	36.36
سد النقص الواضح في ميدان البحث العلمي في مجال تفعيل العلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص	11	50.00	11	50.00
إثراء المعرفة في مجال توطيد التنسيق والتكامل والتعاون بين قطاعي التعليم والأعمال	11	50.00	11	50.00
رفض الإجابة على السؤال	1	4.55	21	95.45

وفيما يلي ترتيب الأسباب حسب النسبة المئوية تنازلياً:

1- الأسباب (فرصة ثمينة للإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة بالمجتمع السعودي – و الإحساس بالمسؤولية الوطنية والمواطنة نحو المجتمع السعودي– لزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنمية القدرات الذاتية وتشجيع مبادرات الأفراد في إنشاء الشركات الوليدة التي يمثل الإبداع الفكري أهم عناصرها): جاءت في المرتبة الأولى؛ حيث بلغت نسبتها (81.82٪)

2- السبب (تشجيع ودعم التبادل والتعاون): جاءت في المرتبة الثانية من؛ نسبة الإجابة بالإيجاب عليها؛ بلغت نسبته (77.27٪)

3- الأسباب (تنفيذ دورات تدريبية متخصصة– تحسين جودة الخدمات المقدمة ونواتجها): جاءت في المرتبة الثالثة؛ بلغت نسبتها (68.18٪)

4- الأسباب (يساعد البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز الأعمال التجارية – تحفيز التغيير المستدام من؛ التطور الاجتماعي والاقتصادي وتطوير المحتوى المحلي– تمكين النساء من الاعتماد على أنفسهن– الاهتمام بالبحث العلمي ودعم وتشجيع برامج البحث والتطوير لخدمة القطاعات الإنتاجية والاستثمارية): جاءت في المرتبة الرابعة؛ بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (63.64٪) .

5- الأسباب (المساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل– تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية– تنمية الموارد البشرية – المساعدة في جعل المجموعة تدار على أسس تجارية واقتصادية

حديثة تخدم عملية التنمية): جاءت في المرتبة الرابعة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب(59.09٪) .

6- الأسباب (زيادة الإلمام بالأدوات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في الأعمال اليومية من أجل تحسين القدرة على المنافسة– توسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتعم جميع سكان المجتمع– تعتبر الشراكة المجتمعية لدعم البحث العلمي أداة لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية– لتقييم الاحتياجات البيئية في المجالات الثقافية والفنية والاجتماعية والرياضية والتغذوية والتاريخية– نقل التقنية الحديثة وتطويرها وتوطينها في السوق المحلي): جاءت في المرتبة السادسة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (54.55٪) .

7- الأسباب (تحسين نوعية الحياة، وتمكين السكان عن طريق تنمية نقاط النفاذ المتاحة للمجتمعات المحلية– الرغبة في الاستفادة من الخبرات والآراء والأفكار في مجال البحث العلمي– تطوير البنية الأساسية والمرافق الخدمية– تطوير سوق المال السعودي وتفعيل دور المؤسسات المالية في التمويل– سد النقص الواضح في ميدان البحث العلمي في مجال تفعيل العلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص– إثراء المعرفة في مجال توطيد التنسيق والتكامل والتعاون بين قطاعي التعليم والأعمال): جاءت في المرتبة السابعة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (50.00٪) .

8- الأسباب (المساهمة في وضع منهجاً جديداً لتحسين الصحة وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها البرنامج الصحي وزيادة انتشاره وتخفيض تكاليفه– تحديد الأهداف والأولويات والخدمات في مجال الاحتياجات الوطنية واحتياجات المجتمعات المحلية– تخفيف الكلفة والوقت اللازمين لبناء وتشغيل المشاريع التنموية): جاءت في المرتبة السابعة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (45.45٪) .

9- الأسباب (إتباع استراتيجيات لإدخال تحسينات ملموسة على البنية التحتية –تعالج الشراكة المجتمعية تحقيق المطالب الاجتماعية على مستويات متعددة: التعليم الابتدائي والتعليم المستمر– تُعطى الأولوية لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع الاستراتيجيات التنموية بمراعاة الظروف المحلية– توفر الخدمات وتحسين كفاءة التشغيل وزيادة الموثوقية): جاءت في المرتبة التاسعة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (40.91٪) .

10- الأسباب (تنمية البنية التحتية وإقامة صناعة قوية للمحتوى السعودي لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة– توجيه الشباب وزيادة الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة– تحسين جودة وفعالية البحوث الزراعية والتعليم الزراعي والتدريب، مما يساعد بدوره على تحسين الأمن الغذائي): جاءت في المرتبة العشرة والأخيرة؛ حيث بلغت نسبته كل من هذه الأسباب (36.36٪) .

2- سؤال الدراسة الثاني:

ما أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب، ويوضح الجدول رقم (9) استجابات أفراد عينة الدراسة حول أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي .

جدول رقم (9)

يوضح استجابة المسؤولين تبعاً لرأيهم في أنواع وصور الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي: (ن = 22)

أنواع وصور الشراكة المجتمعية	ك		٪	
	ك	٪	ك	٪
دعم المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12	54.55	10	45.45
المساهمة في إجراء بحوث وأنشطة إنمائية مشتركة	9	40.91	13	59.09
تقديم الحوافز لتعزيز على أسس مبتكرة	14	63.64	8	36.36
تزويد الجامعات ومعاهد البحوث بأجهزة الحاسوب وتوصيلية الإنترنت فائقة السرعة لتسهيل مشاركتها في مجتمع المعلومات	8	36.36	14	63.64
دعم مؤسسات ومنظمات التعليم والتدريب المهني التي تنظم دورات على التعلم عن بُعْد	10	45.45	12	54.55

أنواع وصور الشراكة المجتمعية	ك		٪	
	ك	٪	ك	٪
تمويل المشاريع البحثية لكراسي البحث	13	59.09	9	40.91
إيجاد فرص استثمارية جديدة تساعد على رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية	15	68.18	7	31.82
إيجاد منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات المجموعة	18	81.82	4	18.18
رفع الموثوقية في الخدمات التي تقدمها المجموعة	12	54.55	10	45.45
تقديم برامج منح لطلاب الدراسات العليا في الجامعات للإسهام في توجيه البحوث التي يقومون بتنفيذها باتجاه قطاع الأعمال	2	9.09	20	90.91
رفض الإجابة على السؤال	1	4.55	21	95.45

وفيما يلي ترتيب أنواع وصور الشراكة حسب إجابة أفراد العينة بالإيجاب عليها مرتبة تنازلياً:

1- (إيجاد منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات المجموعة): جاءت في المرتبة الأولى؛ حيث بلغت نسبتها (81.82٪)

2- إيجاد فرص استثمارية جديدة تساعد على رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية): جاءت في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت نسبتها (68.18٪)

3- تقديم الحوافز لتعزيز على أسس مبتكرة): جاءت في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغت نسبتها (63.64٪)

4- تمويل المشاريع البحثية لكراسي البحث): جاءت في المرتبة الرابعة؛ حيث بلغت نسبتها (59.09٪)

5- دعم المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– رفع الموثوقية في الخدمات التي تقدمها المجموعة): جاءتا في المرتبة الخامسة؛ حيث بلغت نسبتهما (54.55٪)

6- دعم مؤسسات ومنظمات التعليم والتدريب المهني التي تنظم دورات على التعلم عن بُعْد): جاءت في المرتبة السادسة؛ حيث بلغت نسبتها (45.45٪)

7- المساهمة في إجراء بحوث وأنشطة إنمائية مشتركة): جاءت في المرتبة السابعة؛ حيث بلغت نسبتها (40.91٪)

8- تزويد الجامعات ومعاهد البحوث بأجهزة الحاسوب وتوصيلية الإنترنت فائقة السرعة لتسهيل مشاركتها في مجتمع المعلومات): جاءت في المرتبة الثامنة؛ حيث بلغت نسبتها (36.36٪)

9- تقديم برامج منح لطلاب الدراسات العليا في الجامعات للإسهام في توجيه البحوث التي يقومون بتنفيذها باتجاه قطاع الأعمال): جاءت في المرتبة التاسعة والأخيرة؛ حيث بلغت نسبتها (9.09٪)

3- سؤال الدراسة الثالث:

ما العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب ويوضح الجدول رقم (10) استجابات أفراد عينة الدراسة حول ما العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي ؟

جدول رقم (10)

يوضح استجابة المسئولين تبعاً لرأيهم في العائد الاستثماري المتوقع لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) من إقامة هذه الشراكات المجتمعية لدعم البحث العلمي: (ن = 22)

العائد الاستثماري	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
تحقيق العوائد الاقتصادية الكبيرة	11	50.00	11	50.00
تقوية التنافسية المحلية لمواجهة واختراق التنافس العالمي في الاقتصاد المعرفي	13	59.09	9	40.91
تعزيز قدرة المجموعة على وضع وتنفيذ سياسات وطنية وبناء القدرات في المجتمع	14	63.64	8	36.36
زيادة قدرة المجموعة على المنافسة وزيادة فرص العمل والدخل	12	54.55	10	45.45
التوسع في إتاحة الفرصة للمجموعة وتوسيع تطبيقاتها وخدماتها في جميع القطاعات الاقتصادية والعامة، وفي المجتمع ككل	12	54.55	10	45.45

العائد الاستثماري	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
تدعيم العمليات التجارية للمجموعة	11	50.00	11	50.00
تقييم الاحتياجات الفعلية للمجموعة للرقي بمستوى الخدمات المقدمة	12	54.55	10	45.45
المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي	13	59.09	9	40.91
خفض الأسعار وزيادة القدرة على الحصول على المنتجات والخدمات	8	36.36	14	63.64
زيادة القدرة على التصدير والقدرة التنافسية للمجموعة	6	27.27	16	72.73
وضع السياسات اللازمة لتطوير القطاعات وتوظيف التكنولوجيا فيها	12	54.55	10	45.45
رفض الإجابة على السؤال	3	13.64	19	86.36

وفيما يلي ترتيب العوائد الاستثمارية المتوقعة حسب إجابة أفراد العينة بالإيجاب عليها مرتبة تنازلياً:

1- تعزيز قدرة المجموعة على وضع وتنفيذ سياسات وطنية وبناء القدرات في المجتمع): جاءت في المرتبة الأولى؛ حيث بلغت نسبتها (63.64٪)

2- تقوية التنافسية المحلية لمواجهة واختراق التنافس العالمي في الاقتصاد المعرفي– المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي): جاءتا في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت نسبة كل منهما (59.09٪)

3- زيادة قدرة المجموعة على المنافسة وزيادة فرص العمل والدخل- التوسع في إتاحة الفرصة للمجموعة وتوسيع تطبيقاتها وخدماتها في جميع القطاعات الاقتصادية والعامة، وفي المجتمع ككل- تقييم الاحتياجات الفعلية للمجموعة للرقي بمستوى الخدمات المقدمة- وضع السياسات اللازمة لتطوير القطاعات وتوظيف التكنولوجيا فيها): جاءت في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغت نسبة كل واحدة منها (54.55٪)

4- تحقيق العوائد الاقتصادية الكبيرة - تدعيم العمليات التجارية للمجموعة): جاءتا في المرتبة الرابعة؛ حيث بلغت نسبتها (50.0٪)

5- خفض الأسعار وزيادة القدرة على الحصول على المنتجات والخدمات): جاءت في المرتبة الخامسة؛ حيث بلغت نسبتها (36.36٪)

6- زيادة القدرة على التصدير والقدرة التنفسية للمجموعة): جاءت في المرتبة السادسة؛ حيث بلغت نسبتها (27.27٪)

4- سؤال الدراسة الرابع:

ما معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب ويوضح الجدول رقم (11) استجابات أفراد عينة الدراسة حول ما معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي ؟

جدول رقم (11)

يوضح استجابة المسئولين تبعاً لرأيهم في معوقات الشراكة المجتمعية لمجموعة (عبدا لمحسن الحكير) لدعم البحث العلمي: (ن = 22)

معوقات الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
ضعف الشراكة بسبب الاستعانة بالخبرات الأجنبية وعدم استثمار الخبرات الوطنية المتوفرة	3	13.64	19	86.36
غياب مراكز الحضانة اللازمة لتشجيع البحوث	9	40.91	13	59.09
قصور التعاون و التنسيق بين معاهد البحوث والقطاع الخاص على التمويل أو نوعية البحوث	11	50.00	11	50.00
عدم وضع الإستراتيجيات اللازمة لتطوير البحث العلمي وتنمية البنية التحتية لمنظومة العلوم والتقنيات الحديثة والابتكار	3	13.64	19	86.36
عدم استثمار وتوجيه مخرجات التعليم إلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	11	50.00	11	50.00
عدم ربط نتائج البحث العلمي خاصة التطبيقي بالخطط القومية والبنية الاقتصادية والتنمية الوطنية	9	40.91	13	59.09

معوقات الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
عدم الاهتمام بدراسة الجدوى التسويقية لبعض البحوث التطبيقية المميزة	5	22.73	17	77.27
عدم تنويع مصادر التمويل بمد جسور الاتصال بين المؤسسات البحثية وكافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية–الخيرية والوقفية– من اجل تبادل المصالح المشتركة مما يحقق مردودا اقتصاديا مثمرا	5	22.73	17	77.27
عدم مرونة وتسهيل الأنظمة والإجراءات الإدارية لتخطي المعوقات التي تحد من البحث العلمي وتسجيل براءات الاختراع	6	27.27	16	72.73
عدم تفعيل دور مكاتب براءات الاختراع من قبل الجهات المختصة لتحويل الابتكارات إلى واقع ملموس	9	40.91	13	59.09
عدم الاهتمام بإنشاء برنامج تفعيل العمل المؤسسي لتحفيز القطاع الخاص ولتوسيع نطاق مشاركة مؤسسات المجتمع	5	22.73	17	77.27

معوقات الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
المختلفة، وإعادة النظر في الوضع الراهن لها لإيجاد آلية تنفيذية لتبني براءات الاختراع ونتائج البحوث وتوصياتها؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي				
عدم الاهتمام بتقوية الروابط بين المراكز البحثية في الجامعات وصولا إلى إعداد البحوث المشتركة	4	18.18	18	81.82
قصور الدعم الإعلامي لنشر الثقافة العلمية في المجتمع السعودي	10	45.45	12	54.55
صعوبة الإجراءات وقلة عناصر الجذب للاستثمارات المحلية والإقليمية للإسراع في إرساء البني التحتية وإقامة صناعة المحتوى العربية	5	22.73	17	77.27
عدم توفير المعلومات اللازمة للاستثمار وتحديثها دورياً وإتاحتها للمجتمعين المحلي والإقليمي	8	36.36	14	63.64
الافتقاد إلى أساليب حث المستثمرين وجهات الدعم على الاستعانة بشركاء محليين	9	40.91	13	59.09
ضعف العلاقة بين الجامعات	8	36.36	14	63.64

معوقات الشراكة المجتمعية	نعم		لا	
	ك	٪	ك	٪
والقطاعات الإنتاجية؛ حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم				
ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية	7	31.82	15	68.18
اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها	5	22.73	17	77.27
انشغال الجامعات بالتدريس عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي	10	45.45	12	54.55
مدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث	7	31.82	15	68.18
عدم ثقة من الجانب الصناعي بإمكانات الجامعات بالمساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها	11	50.00	11	50.00
رفض الإجابة على السؤال	4	18.18	18	81.82

وفيما يلي ترتيب معوقات الشراكة المجتمعية حسب إجابة أفراد العينة بالإيجاب عليها مرتبة تنازلياً:

1- قصور التعاون و التنسيق بين معاهد البحوث والقطاع الخاص على التمويل أو نوعية البحوث– عدم استثمار وتوجيه مخرجات التعليم إلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية– عدم ثقة من الجانب الصناعي بإمكانات الجامعات بالمساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها): جاءت في المرتبة الأولى؛ حيث بلغت نسبتها (50.0٪)

2- قصور الدعم الإعلامي لنشر الثقافة العلمية في المجتمع السعودي– انشغال الجامعات بالتدريس عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي): جاءت في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت نسبتها (45.45٪)

3- غياب مراكز الحضانة اللازمة لتشجيع البحوث– عدم ربط نتائج البحث العلمي خاصة التطبيقي بالخطط القومية والبنية الاقتصادية والتنمية الوطنية– عدم تفعيل دور مكاتب براءات الاختراع من قبل الجهات المختصة لتحويل الابتكارات إلى واقع ملموس– الافتقاد إلى أساليب حث المستثمرين وجهات الدعم على الاستعانة بشركاء محليين): جاءت في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغت نسبتها (40.91٪)

4- عدم توفير المعلومات اللازمة للاستثمار وتحديثها دورياً وإتاحتها للمجتمعين المحلي والإقليمي – ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية؛ حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم

اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم): جاءت في المرتبة الرابعة؛ حيث بلغت نسبتها (36.36٪)

5- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية– مدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث): جاءت في المرتبة الخامسة؛ حيث بلغت نسبتها (31.82٪)

6- عدم مرونة وتسهيل الأنظمة والإجراءات الإدارية لتخطي المعوقات التي تحد من البحث العلمي وتسجيل براءات الاختراع): جاءت في المرتبة السادسة؛ حيث بلغت نسبتها (27.27٪)

7- عدم الاهتمام بدراسة الجدوى التسويقية لبعض البحوث التطبيقية المميزة– عدم تنويع مصادر التمويل بمد جسور الاتصال بين المؤسسات البحثية وكافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية–الخيرية والوقفية– من اجل تبادل المصالح المشتركة مما يحقق مردودا اقتصاديا مثمرا– عدم مرونة وتسهيل الأنظمة والإجراءات الإدارية لتخطي المعوقات التي تحد من البحث العلمي وتسجيل براءات الاختراع – عدم الاهتمام بإنشاء برنامج تفعيل العمل المؤسسي لتحفيز القطاع الخاص ولتوسيع نطاق مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة، وإعادة النظر في الوضع الراهن لها لإيجاد آلية تنفيذية لتبني براءات الاختراع ونتائج البحوث وتوصياتها مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي): جاءت في المرتبة السابعة؛ حيث بلغت نسبتها (22.73٪)

8- ضعف الشراكة بسبب الاستعانة بالخبرات الأجنبية وعدم استثمار الخبرات الوطنية المتوفرة –عدم وضع الإستراتيجيات

اللازمة لتطوير البحث العلمي وتنمية البنية التحتية لمنظومة العلوم والتقنيات الحديثة والابتكار): جاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة؛ حيث بلغت نسبتها (13.64٪)

5- سؤال الدراسة الخامس:

ما المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب ويوضح الجدول رقم (12) استجابات أفراد عينة الدراسة حول ما المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي؟

جدول رقم (12) يوضح استجابة المسؤولين تبعاً لمن لديهم اقتراحات يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي (ن = 22)

من لديهم اقتراحات	ك	٪
نعم	7	31.82
لا	14	63.64
رفض الإجابة على السؤال	1	4.55
المجموع	22	٪100

جدول رقم (13) يوضح استجابة المسئولين تبعاً لرأيهم في المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي (ن = 22)

المقترحـــات	ك	٪
ربط نتائج البحث العلمي بالخطط القومية	1	4.55
تعزيز المجموعة وتحسين قدرات المجتمع	1	4.55
زيادة الدعم العلمي لنشر الثقافة	1	4.55
زيادة التعاون بين الشركات ومؤسسات البحث العلمي	1	4.55
إنشاء مراكز متخصصة تتولى وتدعم برامج الشراكة المجتمعية	1	4.55
وضوح مخرجات البحث العلمي على المدى القصير والطويل	1	4.55
التركيز على الموارد المحلية والخاصة بالمملكة وتطويرها	1	4.55
أن تكون هناك ورش عمل مشتركة	1	4.55
عمل زيارات بين المسئولين في الجامعات ورجال الأعمال واللجان المتخصصة في الغرف التجارية لدعم الشراكة	1	4.55
ترجمة البحوث العلمية إلى ابتكارات واقعية	1	4.55
وضع سياسة منهجية ومتطورة لبرامج الشراكة المجتمعية	1	4.55
زيادة مرونة الأنظمة وتسهيلها	1	4.55

المقترحـــات	ك	٪
زيادة الدورات التدريبية المتخصصة	1	4.55
تكوين صداقة حميمة بين العلم والإعلام وتحفيز المواطنين على الاشتراك في برامج الشراكة المجتمعية	1	4.55
تكثيف فرص العمل مما يزيد الدخل والتطوير الاجتماعي والعلمي	1	4.55
التغطية الإعلامية للابتكارات المحلية وإبرازها	1	4.55
لم يدلوا برأي	6	27.27

أوضحت نتائج الجدولين السابقين أن نسبة من كانت لديهم اقتراحات قد بلغت (31،82٪) من أفراد العينة الذين ابدوا آرائهم في المقترحات التي يمكن طرحها لدعم الشراكة المجتمعية في المستقبل لدعم البحث العلمي، وقد تضمنت مجموعة من الاقتراحات المرتبطة بتدعيم الشراكة القائمة لدعم البحث العلمي وهي: ربط نتائج البحث العلمي بالخطط القومية، وتعزيز المجموعة وتحسين قدرات المجتمع زيادة الدعم العلمي لنشر الثقافة، وزيادة التعاون بين الشركات ومؤسسات البحث العلمي، كذلك إنشاء مراكز متخصصة تتولى وتدعم برامج الشراكة المجتمعية، والتركيز على الموارد المحلية والخاصة بالمملكة وتطويرها، وتكوين صداقة حميمة بين العلم والإعلام، وتحفيز المواطنين على الاشتراك في برامج الشراكة المجتمعية، كذلك أن تكون هناك ورش عمل مشتركة و زيارات بين المسؤولين في الجامعات ورجال الأعمال واللجان المتخصصة في الغرف التجارية لدعم هذه الشراكة، وزيادة الدورات التدريبية المتخصصة أما بالنسبة للبحوث

العلمية فيجب ترجمتها إلى ابتكارات واقعية، والتغطية الإعلامية للابتكارات المحلية وإبرازها، ووضع سياسة منهجية ومتطورة لبرامج الشراكة المجتمعية، وزيادة مرونة الأنظمة وتسهيلها، والتركيز على وضوح مخرجات البحث العلمي على المدى القصير والطويل، وتكثيف فرص العمل مما يزيد الدخل والتطوير الاجتماعي والعلمي، وبالنظر لمجموعة الآراء المقترحة يمكن أن تساعد على تحسين نوعية الشراكة التي تهتم مجموعة الشركات والجامعات للاستفادة من مضمون الشراكة بتعميم نتائجها، وتحقيق الأهداف المرجوة من القيام بتلك الأبحاث على مستوى الشركاء والدولة بما يضمنه ذلك من تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

توصيات ومقترحات...

وفي نهاية عرض النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة إلى أنه يمكننا أن نضع مجموعة من التوصيات والمقترحات والرؤى الإستراتيجية المستقبلية المتفقة مع بعض الدراسات السابقة التي أشارت لأهمية الموضوع كدراسة (القحطاني، 2005م) و(إعلان تالوا) و (المؤتمر العربي الأول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، 2000م) المتعلقة بتنمية الموارد المالية للبحوث العلمية من خلال التركيز على بعض الوسائل التي يمكن الاستفادة منها في قيام هذه الشراكات المجتمعية وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في دعم البحث العلمي، **وذلك كما يلي:**

1- تنظيم ملتقيات علمية دورية وإقامة المعارض والمراكز العلمية، والعمل على إصدار الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، وحلقات البحث المشتركة، وإقامة المحاضرات للعلماء والباحثين

على مستوى الجامعات ومسؤولي قطاع التنمية في المجتمع؛ مما يعزّز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية، لتيسير تبادل الخبرات والإطلاع على حالات النجاح، وما حققته بعض البلدان العربية من تقدم في تنفيذ التوصيات والمقترحات الصادرة عن المؤتمر، فضلا عن مواكبة التطورات في حقول التخصص وتطوير قدرات العاملين في مجال البحث والتطوير .

2- عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض قطاعات المجتمع المعنية للإسهام في تمويلها ، والعمل على تطوير تلك البحوث العلمية التطبيقية وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص؛ مما يشجعه على المشاركة في تمويلها، مع إعادة النظر في تشكيل مجالس عمادات ومعاهد ومراكز البحوث العلمية بالجامعات السعودية بحيث تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعات الإنتاجية ، وكذلك في اللجان الاستشارية على مستوى الجامعات، والعمل أيضاً على إنشاء لجان مشتركة بين القطاعين.

3- وضع خطة للتعاون الدائم بين القطاع الخاص والجامعات في مجال البحوث التطبيقية، وإنشاء مجلس لممثلي الجامعات ومعاهد البحوث وقطاعات الأعمال بالتنسيق مع الغرف التجارية والصناعية، لأجل اقتراح الاستراتيجيات والسياسات المنظمة لعملية تنمية روح الشراكة فيما بينهم.

4- زيادة الوعي داخل الحكومة والمؤسسات التجارية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الخيرية، حول أهمية مساهماتهم مع التعليم العالي في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار وتشجيعهم على

تمويله، وبالتحديد، إقامة شراكات لتقوية السياسات التي تدعم الجهود المسؤولة للتعليم العالي في مجالات الخدمات المدنية و الاجتماعية، والمحافظة على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا المحلية.

5- تقوية وتعزيز الدور المدني و المسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا، كما نتعهد بنشر وتشجيع القيم الإنسانية العالمية المشتركة، وربط مسار الأبحاث العلمية الجامعية بمشكلات واحتياجات المجتمع، إضافة إلى تشجيع مشاركة مؤسساتنا داخل مجتمعاتنا ومع جيراننا في كل أنحاء العالم، للاستفادة من التجارب المختلفة وحالات النجاح التي حققتها بعض البلدان العربية في اعتماد آلية المشروعات البحثية المشتركة وتوظيف نتائج البحث العلمي في توجيه مسار الأبحاث العلمية .

6- دعم وتشجيع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الخاصة المحلية والإقليمية و الدولية على إقامة شراكات مع مؤسسات التعليم العالي، وذلك حتى يصبح التعليم من أجل المواطنة النشطة والفعالة جزءا رئيسياً لا يتجزأ من العملية التعليمية على جميع مستويات المجتمع، وخلال مراحل الحياة المختلفة.

7- إنشاء أجهزة مركزية تتولى مهام تخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق ما بين المؤسسات البحثية فيها، وتعمل على توثيق تفاعلها مع قطاعات المجتمع الإنتاجية .

8- تأكيد أهمية استحداث قواعد المعلومات ذات الصلة بأنشطة البحث العلمي (وتطوير ما هو قائم منها) وإنشاء شبكات معلومات وطنية وعربية وربطها بشبكات المعلومات العالمية ذات

العلاقة؛ حيثما كان ذلك ممكنا من أجل توفير بيانات دقيقة حول القدرات العلمية والثقافية ووسائل الإنتاج.. وغيرها من المعطيات الضرورية للقيام بالدراسات التحليلية حول أنشطة البحث العلمي والتطوير وتقويم التقدم المتحقق وسبل تطويره إلى مستوى الحاجة .

9- التوجه نحو إنشاء " هيئة وطنية مركزية " في الأقطار التي مازالت تفتقر لمثل هذه الأجهزة المركزية، تناط بها مهام تنفيذ السياسات والإستراتيجيات العلمية والثقافية من خلال خطط وبرامج معتمدة، وتتولى التنسيق مابين الجامعات والمراكز البحثية والقطاعات التنموية، والارتقاء بمستوى أنشطة البحث والتطوير، وتعمل على تأمين الاستقرار الهيكلي والمؤسسي للبحث العلمي وتنمية القدرات العلمية الوطنية وتحديد الاحتياجات المستقبلية في ضوء التطورات المتوقعة والمتسارعة في العلم والثقافة .

10- تشجيع القطاع الخاص واشتراكه في تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير من خلال سن تشريعات تخصص بموجبها نسبة من تكاليف الإنتاج أو الأرباح لتمويل صندوق الدعم المالي للبحث العلمي المقترح وتقتصر من المبالغ المشمولة بالضرائب .

11- وضع صيغة السياسة العلمية من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية .

12- العمل على القيام بحملات توعية وتوجيه بمختلف وسائل الإعلام المتاحة لإشاعة مفهوم البحث والتطوير، وإبراز أهميته ومردودا ته الاقتصادية والاجتماعية، واستقطاب اهتمام المعنيين بالقطاعات الإنتاجية والخدمية بهذه الأنشطة، وإقناعهم بأنه لا مجال

لتطورها وديمومتها دون البحث والتطوير، وتشجيعهم للمشاركة في دعم تلك البحوث .

13- دراسة مجالات إنشاء ما يعرف بـ " المدن العلمية الثقافية " قرب الجامعات ومؤسسات البحث العلمي تكون بمثابة مجمعات علمية صناعية، تعمل على خلق صناعة متطورة تعتمد على البحث والإفادة من تجارب الدول المتقدمة وبعض البلدان العربية في هذا المجال .

14- مشاركة الجامعات والمؤسسات البحثية مع قطاعات الإنتاج في تحديد الاحتياجات و المشكلات ووضع الخطط والمشروعات البحثية .

15- تبني آلية " العقود " البحثية في تخطيط وتنفيذ المشروعات البحثية، وسن التشريعات التي تؤمن الابتعاد عن التعقيدات الإدارية والروتين التقليدي، وتمنح صلاحيات واسعة لإبرام العقود بين الصناعة والمؤسسات البحثية والجامعات وعلى مستوى الجامعة أو الكلية أو القسم العلمي أو عضو هيئة التدريس والباحث وطلاب الدراسات العليا بشكل مباشر، تؤمن تنظيم العمل وتحديد التزامات الجهات البحثية والمستفيدة، وتخصيص مردودات مادية وحوافز مناسبة للجهود المبذولة، في تنفيذ المشروع البحثي، وحل المشكلات، وتطوير الإنتاج، والاستفادة من التجارب العربية الناجحة في هذا المجال .